ثغرات اقتصادية في الدستور (١ - ٢)

د. عبد الجبار عبود الحلفي

ان انجاز مسودة الدستور يعد حدثاً فاصلاً في تاريخ العراق السياسي. فللمرة الاولى يسطر العراقيون قواعد ادارة دولتهم الجديدة. ويضعون اسس حقوق الانسان العراقي استناداً إلى لائحة حقوق الانسان الصادرة في العام ١٩٤٩ سارية المفعول في الامم المتحضرة في عالمنا المعاصر. وقد جاءت نصوص الدستور معبرة عن آمال العراقيين بالتمتع بحياة حرة كريمة محفزة للعمل وقيمه النبيلة. وممهدة الطريق لعراق معافى حر ومتحد ضمن اطار قيم السماء ومثلها السامية ومستجدات منجزات الحضارة الانسانية.

ومن المؤكد انه لا يوجد دستور مثالي. وبخاصة الجوانب الاقتصادية ومساهمتنا تصب في مجرى الاضافة والتقويم والمشاركة في ايجاد لائحة دستورية رصينة تحفظ حقوق العراق كدولة وشعب وارض وارث حضاري متنوع رفد الحضارة الانسانية بمختلف العلوم والاداب عبر مراحل تاريخية متعاقبة.

ونود ان نورد مداخلتنا وملاحظاتنا بالاتي:

اولاً: الجوانب التنظيمية:

يلاحظ بعثرة المواد الاقتصادية بين ابواب الدستور ومواده. بينما يفترض ان تجمع المواد الخاصة بالاقتصاد والحياة الاقتصادية في باب واحد. كما هو الحال في معظم دساتير العالم. فعلى سبيل المثال وردت المواد الاقتصادية في الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات في الفقرة ثانياً من المادة (٢١) والمادة (٢٥) من الفقرة ثالثاً. ثم انتقلت الجوانب الاقتصادية إلى الباب الرابع الخاص باختصاصات السلطات الاتحادية. فوردت في المادتين (١٠٩ و ١١٠). خاصة المادة (١٠٩) التي نصت على ان (النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) ليس لها علاقة بموضوع الباب الرابع. بل هي جملة لا مبرر لها في هذا الباب. ذلك ان النفط والغاز هما ليس ملكاً لشعب آخر سوى الشعب العراقي. وكان من المفترض ان تصاغ العبارة بصورة اخرى كما سيأتي لاحقاً.

ثانياً: الجوانب الفنية:

ان النص الدستوري هو نص قانوني غير قابل للتأويل والاجتهاد فهو ذو معنى شفاف وثابت ولا يجوز التلاعب بكلماته، بل حتى حروفه إلا من قبل الجمعية الوطنية (البرلمان) عند اقتراح التعديل لورود مستجدات تحتم ذلك وتصب في حفظ القانون والنظام وصيانتهما والحفاظ على الامن الوطني.

واستناداً إلى ذلك فقد لاحظنا الآتي:

١-في الباب الثاني. الفصل الاول. المادة (٢٥). وردت عبارة ((تكفل الدولة الاصلاح الاقتصادي العراقي على وفق اسس اقتصادية حديثة..)) ان كلمة - اصلاح - تعني في وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين تحقيق شروط اقتصاد السوق وفتح الابواب امام برامج الخصخصة. وقد اشرنا في اكثر من مقالة نشرت في جريدة (المدى) إلى وجود اصابع هاتين المؤسستين في ترتيب اوضاع الاقتصاد العراقي. كان آخرها في العدد (٤٣٣) في ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٥, ومن الناحية المبدئية، نحن لسنا ضد الخصخصة في بعض المواقع الصناعية الخاسرة طالما كان ذلك يصب في مصلحة الوطن والشعب. لكننا نشير إلى خطورة هذا النص الذي يخول الحكومة القيام بتحويل ملكية أي منشأة او مورد اقتصادي من ملكية عامة إلى ملكية خاصة. قد تكون اجنبية في ظروف غير مناسبة. وكان من المفترض بالمشرع ان يستعيض عن كلمة (اصلاح) بكلمة (بناء) لان الاقتصاد العراقي، كما هو معروف، هو اقتصاد ربعي منذ اواخر الثلاثينيات حين اكتشف النفط وتم تصديره من حقول كركوك وما زال كذلك حتى اليوم. بمعنى انه لم يكن هناك بناء حقيقي للاقتصاد وان كانت حقبة السبعينيات قد وضع فيها الحجر الاساس للبناء، لكن النظام المباد نسف ذلك الحجر وعزل الاقتصاد عن الاستفادة من التقدم والبناء الحاصل في الاقتصاد العالمي.

كما نقترح اضافة عبارة (لتحقيق رفاهية واستقرار المجتمع باسره). إلى آخر نص المادة (٢٥) التي تنتهي بكلمة (وتنميته). حتى يكون القصد من تشجيع القطاع ليس الربح وحده، بل المشاركة في رفع مستوى معيشة الانسان العراقي واستقراره عندما يستوعب القطاع الخاص التقنيات المعاصرة في الانتاج والمنافسة المشروعة. واستيعاب الايدي العامة. خاصة من الخريجين الشباب.

في الهم الاقتصادي

الصناعة الدوائية والمتاجرة الرخيصة

حسام الساموك

على هامش ورشة اقتصادية دعينا اليها قبل ايام في العاصمة الاردنية، التقينا باحد كبار المستثمرين وكان متخصصاً بالصناعات الدوائية في الاردن، وقد وجدت الفرصة مناسبة لاطرح عليه اشكاليات المنتجات الدوائية الاردنية في العراق حيث شاع في أوساطنا الطبية والصيدلانية إن الدواء الأردني غير فعال، مما جعل كل من يتعاطى أي نوع من الادوية يتطير من المناشئ الاردنية ويلح على الصيدلاني ان يجهزه بدواء عراقي او من أي منشأ آخر.

وصادف ان اصيب زميلي عبد الرحمن عناد الذي شاركني في مهمة تمثيل جمعية الصحفيين الاقتصاديين بوعكة حملتني ان استدعي له طبيباً اردنياً عاينه وكتب له وصفة حذرنا خلالها من تناول الدواء الاردني لانه كما يؤكد (غير فعال) وطالبنا بالسؤال عن دواء الماني المنشأ او اية علامة اخرى مستوردة.

وللامانة إني كنت حريصاً للوقوف عن حقيقة هذه اللعبة، لأن بعض الصيادلة والاطباء في العراق كانوا قد اكدوا لي ان هناك دكاكين وبيوتاً هنا وهناك في الاردن تقوم بتلبية طلبات بعض الجهات العراقية بتعبئة ادوية غالباً ما تكون مكوناتها الاساسية والفعالة اقل من مقاديرها المقررة لقاء تسهيلات في الاسعار او ربما خصومات خارج قوائم الدفع. رغم انني من المؤمنين بان المؤسسة الدوائية الاردنية في السلط مثلاً تعد واحدة من اكبر والمع المؤسسات المثيلة في المنطقة العربية.

لكن ما اثار دهشتي واستغراب بعض زملائي، انني بقدر حرصي على استجلاء الحقيقة لدحض تلك الصورة السيئة التي غطت على سمعة الدواء الاردني وحماستي لكشف حقيقة الاطراف التي تسئ لها تلقيت جواباً متشنجاً من المستثمر الاردني المزعوم ورفضه لأية اساءة للصناعة الاردنية المتطورة، وان ما يجري تداوله في هذا المجال محض افتراء، بل ان الجهة التي دعتني للمشاركة في ورشة العمل الاقتصادي عبرت لي عن عتبها لانني كما ظنت حاولت استفزاز الرجل وكأنها تريد مني ان اصفق لمنجزاته ومبتكراته الخلاقة في كل ميادين الاستثمار وفي مقدمتها الاستثمارات الدوائية الرائدة.

لكن ما خرجت به من هذه المماحكة الطريفة غرس في داخلي قناعة اكيدة، بان ما ردده اطباؤنا وصيادلتنا، وما طلبه مني الطبيب الاردني لاحقاً لم يكن محض افتراء إطلاقاً، لذلك ساكون اول من يطلب من الصيدلاني اذا ما احتجت لدواء ان يكون عراقي المنشأ!

إرتفاع اسعار القرطاسية واللوازم المدرسية

بغداد / محمد حمودي

مع بداية العام الدراسي الجديد يزداد الطلب على القرطاسية واللوازم المدرسية الاخرى. (الحدث الاقتصادي) كانت في جولة سجلت خلالها اسعار القرطاسية وآراء اصحاب المحال التجارية والمكتبات.

(أبو احمد) صاحب محل لبيع القرطاسية والمستلزمات المدرسية في سوق الشورجة يقول، لقد زادت مبيعاتنا في الاونة الاخيرة مع بداية الموسم الدراسي وذلك بسبب تأخر توزيع حصص المدارس من القرطاسية، ولاسيما الدفاتر الاندونيسية المنشأ لانها تتميز بنوعية وجودة عاليتين واسعارها تتناسب مع دخول المواطنين، فسعر (درزن) دفتر فئة ١٠٠ ورقة ٧٥٠٠ دينار و (درزن) دفتر فئة ٦٠ ورقة بسعر ٤٥٠٠ دينار و(درزن) ٨٠ ورقة بسعر ٥٥٠ دينار، و(درزن) ١٥٠ ورقة بسعر ١١٥٠٠ دينار ودرزن فئة ٢٠٠ ورقة بسعر ١٢٠٠٠ دينار واشار ابو احمد: لقد ارتفعت اسعار بعض الدفاتر وخاصةً دفتر الانكليزي فئة ١٥٠ ورقة بسبب زيادة الطلب والموجود المستورد حالياً لا يسد حاجة السوق فضلاً عن افتقار المدارس لهذا النوع من الدفاتر المطلوب من قبل الطلاب والمدارس، فقد ارتفع سعره من ١٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ (للدرزن) الواحد.

(محمد كاطع) صاحب بسطية لبيع الدفاتر والقرطاسية المدرسية في وسط سوق الشورجة، قال: انخفضت مبيعاتنا هذا العام من الدفاتر والقرطاسية مقارنة مع المواسم السابقة بنسبة ٥٠٪ معللاً ذلك بالوضع الامني وتردي المستوى المعيشي لدى بعض المواطنين ناهيك عن غلق معظم الطرق الرئيسة، فاكثر مدارس بغداد تسلمت حصصها من الدفاتر والقرطاسية وتم توزيعها بشكل جزئي على الطلبة وهذه الكميات لا تكفي لموسم دراسي كامل فاكثر المواطنين يتبضعون ما يحتاجونه من الدفاتر لتكملة احتياجات ابنائهم خلال العام الدراسي. اما اسعار الدفاتر فقد ارتفعت بصورة نسبية اذ وصل سعر دفتر فئة ١٠٠ ورقة من (٦٠٠٠ - ٧٠٠٠) الآف دينار للدرزن من المناشئ الصينية ودفتر فئة ٦٠ من (٣٠٠٠ - ٥٠٠٠) الف دينار للدرزن الواحد، ودفتر فئة ٣٠ ورقة ١٥٠٠ دينار، واشار إلى ان اكثر المبيعات من دفاتر فئة ٢٠٠ ورقة لانها مرغوبة من قبل المواطنين والطلاب على السواء حيث ارتفع سعر الدرزن منه من (١٢٠٠٠ - ١٨٠٠٠) الف دينار.

(ابو شذى) صاحب مكتبة لبيع القرطاسية وورق الاستنساخ في شارع المتنبي (جملة + مفرد) قال: انخفضت مبيعاتنا هذا العام بنسبة ٤٠٪ قياساً بالمواسم السابقة موضحاً انه في السنوات السابقة كان يجهز الوزارات كافة والدوائر والمؤسسات التابعة لها علاوة على وحدات الجيش العراقي وهناك عقود مبرمة معها بهذا الشأن لكن ما حصل بعد سقوط النظام ان تدهورت حركة السوق والغيت جميع العقود واقتصر نشاطنا فقط على المحافظات ومكتبات بغداد. واشار إلى ان اسعار الورق ارتفعت بالآونة الاخيرة بصورة نسبية حيث تصاعدت من ٣٢٥٠ إلى ٣٧٥٠ للبند الواحد. كما ارتفع سعر ورق البطال من ٢٣ دولاراً إلى ٢٨ دولاراً. وذلك لان الدولة قضت بمنع استيراده واحتكاره.

(عبد المحسن شريف) صاحب محال لبيع الحقائب المدرسية في المتنبي قال: نسبة مبيعاتنا هبطت دون الوسط وخصوصاً الحقائب العراقية (ذات الانتاج المحلي) على الرغم من انها ارخص نسبياً من المستوردة والسبب لأن المواطنين يبحثون عن المستورد بغض النظر عن النوعية ولكن هذا لا يعني ان الانتاج المحلي لا يضاهي المستورد بل انتاجنا المحلي جيد ويمتاز بالمتانة، يبقى ذوق المواطنين هو سيد الموقف.

ويشاطره رعد محمد صالح صاحب معمل الجلود والحقائب في منطقة المتنبي حيث اكد ضرورة وضع قيود على البضائع المستوردة السورية والاردنية والتركية والايرانية حتى نتمكن من انتاج الحقائب والبضائع الاخرى، وضرورة دعم الانتاج الوطني وفتح المصانع والمعامل التي اغلقت بعد سقوط النظام واعادة تشغيلها يحقق مكسباً للسوق والايدي العاملة بنفس الوقت وفسح المجال امام بقية المصانع والمعامل للدخول في المنافسة مع البضائع المستوردة. واشار إلى أن على الدولة ان تطرح مناقصات تجهيز عن طريق الادارات الصناعية والتنمية ونحن بدورنا سنشارك بالمناقصة باسمائنا الموجودة والمسجلة لديهم من خلال التنمية الصناعية لتجهيز كميات كبيرة افضل مما يستوردون من الخارج بما يكلف مبالغ طائلة وطاقات مصانعنا قادرة على انتاج ثلاثة ملايين قطعة وبمدة قياسية وبسعر ادنى مما موجود في السوق حالياً، اما اسعار الحقائب العراقية فتتراوح من (٢٠٠٠ - ٤٠٠٠) دينار والصينية تتراوح بين (٤٠٠٠ - ٧٠٠٠) دينار.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٩٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاربعاء المصادف 21/9/2005

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر	ادنى سعر	سعر طلب شراء	سعر عرض بيع	عدد العقود المنفذة
قطاع المصارف											
مصرف الشرق الاوسط	3976247	228520487	5.750	5.200	5.250	6.250	6.000	5.200	5.300	5.500	61
مصرف الاستثمار ج	2328729	24316913	4.250	3.950	3.300	4.350	4.200	3.300	3.900	4.000	81
مصرف بابل ج	3412081	37761973	2.750	2.600	2.550	3.050	2.750	2.500	2.600	3.000	37
مصرف الاقتصاد ج	553704	8058393	14.550	14.550	14.550	15.550	14.550	14.557	14.000	15.570	3
مجموع قطاع المصارف	3725486	548507972				29.000	26.250				182
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 70.189											
قطاع الاستثمار											
الامين للاستثمار المالي	300000	870000	2.300	2.900	2.300	2.900	2.900	2.300	0.000	2.900	1
الوثيق للاستثمار المالي	350000	4072500	4.750	4.750	4.300	3.500	4.750	3.750	3.500	3.900	5
مجموع قطاع الاستثمار	650000	4942500			7.200	6.400					6
122.255											
قطاع الاستثمار											
العراقية للغاز الصناعي م	401858	2813003	7.000	7.000	7.000	6.800	7.000	7.000	6.900	0.000	2
مجموع قطاع الخدمات	401050	2810003			7.000	6.000					2
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 109.312											
قطاع الصناعة											
البوني للصناعات الغذائية	54740	600783	11.500	1.000	11.250	11.500	11.500	11.300	0.000	0.000	4
المنصور الدوائية م	400110	1114253	2.700	2.300	2.700	2.500	2.950	2.300	0.000	0.000	4
الخزف والجرانيت ج	142942	381643	2.700	2.600	2.650	2.950	2.700	2.300	2.600	2.850	3
السجاد والموكيت ج	10000	51003	5.100	5.100	5.100	5.100	5.100	5.100	0.000	0.000	1
كربلاء للصناعات م	56250	781253	13.000	13.000	13.000	15.000	13.000	13.300	0.000	0.000	1
النسيج العراقية م	4031608 7	38872203	3.400	3.500	3.450	3.250	3.500	3.357	0.000	0.000	12
الصناعات الصوفية م	796666	3081997	3.850	3.850	3.850	3.900	3.900	3.357	3.750	4.070	6
الصناعات الكيمياوية م	2345000	16896753	7.350	7.200	7.200	7.350	7.350	7.203	0.000	0.000	6
الصناعات الانكليزية م	710000	3035753	4.250	4.200	4.250	4.250	4.250	4.203	0.000	0.000	7
الطوبة للمواد الانشائية	50000	150003	3.000	3.000	3.000	3.100	3.000	3.303	0.000	0.000	1
الصناعات الخفيفة م	1780110	5293188 1	4.500	4.450	4.700	4.500	4.500	4.357	4.300	0.070	11
الخازن للمواد الانشائية	10000	20003	2.000	2.000	2.000	2.000	2.000	2.303	0.000	0.000	1
الاصباغ الحديثة م	7200000	4001500 3	8.100	8.100	8.000	8.100	8.100	8.303	0.000	0.000	12
الانسجة الجاهزة م	26123	62803	2.500	2.500	2.500	2.500	2.500	2.503	0.000	0.000	1
[illegible]	95964	278293	2.900	2.900	2.900	3.000	2.900	2.907	2.850	0.070	1
مجموع قطاع الصناعة	2434668 92	25980307 72			73.750	77.600					101
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 20.509											
قطاع الفنادق والسياحة											
فندق بغداد م	40000	2000003	50.200	50.000	50.200	50.000	50.200	50.300	45.000	0.000	1
مجموع الفنادق والسياحة	40000	2000003			50.200	50.000					1
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 25.470											
قطاع الزراعة											
الاهلية للانتاج الزراعي	50000	40003	0.800	0.800	0.800	0.800	0.800	0.300	0.750	0.820	1
مسالك الشرق الاوسط ج	8797	13193	1.500	1.500	1.500	2.000	1.500	1.500	1.500	0.000	1
مجموع قطاع الزراعة	50797	53193			2.300	2.800					2
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 88.344											
المجموع العام للسهم	2343725 08	827547445			166.50	172.80					294
بلغ الرقم القياسي العام 47.953				عدد الخطأ -0.838							